

الرؤية الإسلامية في تحقيق استراتيجية الأمن والأمان

بروفيسور/أبكر عبدالبنات آدم

رئيس قسم مقارنة الأديان

كلية العلوم الإنسانية- جامعة بحري- السودان

ملخص

تناولت الدراسة الأمن والأمان كمفهوم جاءت به الشرائع السماوية، وأنه لفظ غير قابل للمساومة والتردد والنزاع، لارتباطه الوثيق بالعقيدة والفكر ورضى النفس، وبكافة الجوانب السيكولوجية والفسولوجية التي تتعلق بحياة الإنسان، ولا يمكن تحقيق تلك المبادئ والقيم إلا بوضع ضوابط أمنية صارمة تحفظ كرامة الإنسانية. وقد هدفت الدراسة إلى فهم الضوابط التي تتعلق بالظواهر الأمنية، وما يعتريها من تقوُّبٍ في بنيتها التكوينية. وقد أوصت الدراسة بضرورة الحزم والضبط، والاتقان والصرامة مع المتطلبات الأساسية التي تحقق الأمن الداخلي والخارجي، ومراجعة القوانين وفقاً للمتغيرات الدولية، واحترام سيادة الدول دون إملاءات أو عواطف. استخدم الباحث المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي لمعرفة التحديات التي تؤدي إلى غياب الأمن والأمان في كثير من دول المنطقة على ضوء المتغيرات العالمية الماثلة.

الكلمات المفتاحية: الأمن- السيكولوجية- السيادة- المواطنة- التحديات- التهديدات.

Abstract

This Study investigated Peace and security as divine concepts no disagreement doubts or comprise on this concept because of its story link to the faith, opinion and self-satisfaction. Peace and security links to all aspect of human life, psychological and physiological. pace and security cannot fully have achieved unless there are tight security measures to preserve human dignity. The study aimed at the understandiy of the criteria of security restrictions and difficulties that face it. The study recommended: the necessity of severe security measures, firmness and perfection to achieve the internal and external peace and security; revision of lanes so as to concide with the international (global) variables. The researcher used the descriptive, analytic and historical method to identify the

challenges that lead to the absence (chis appearance) of peace and security in most regional countries in light of existing global changes.

Keywords: security– psychological– Citizenship– Sovereignty– Challenges Threats.

مقدمة

يعيش العالم اليوم أزمة حقيقية تجسدت في ظهور العنف بكل أشكاله المختلفة، والتي قد تصل في كثير من الأحيان إلى انتهاكات في الحقوق، الأمر الذي أدى إلى زهق أرواح الملايين من الأبرياء جراء الصراعات والنزاعات التي لا مبرر لها على الإطلاق. والمؤسف والمستغرب أن تلك الأعمال والسلوكيات المستهجنة التي يتستر أصحابها في أحيان كثيرة وراء مزاعم تنسب للأديان السماوية، فأصبحت الأديان رهينة لتلك الاتجاهات الفكرية المتطرفة، التي لم تراع فيها حق الحياة والكرامة الإنسانية. ومن هنا كان لزاماً على أصحاب الأديان، وخاصة الأكاديميين والباحثين ضرورة البحث عن أواصر الأخوة والمحبة التي تربط أسرتنا الدولية، وأن يقفوا أمام التحديات الجسام التي تعوق أمتنا العربية والإسلامية التي ما فتأت تعيش حالة من الارتباك النفسي والأخلاقي، جراء التمسك بالثقافة الغربية التي تدعو الاستلاب والغربنة، والذي كثيراً ما يهدد أمننا الروحي والفكري، مع العلم أن نتذكر أنّ ما يجمعنا أكثر مما يفرقنا، فالنظرة الضيقة والأنانية البغيضة والمصلحة الآنية، هي التي صنفت الناس فتحوّلت المفاهيم من أصدقاء إلى أعداء، ومن إخوة إلى غرباء، بينما الأصل، كما نعلمنا القيم الدينية والأخلاقية، أنّ الناس جميعهم من أصل واحد، أصل آدم وحواء يشتركون في الكرامة الإنسانية لهم حقوق وعليهم واجبات، وعيش مشترك، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "إن أباكم واحد، وإن ربكم واحد، كلكم لآدم وآدم من تراب، إن أكرمكم عند الله أتقاكم" ويقول صلى الله عليه وسلم: "لا فضل لعجمي على عربي، ولا لعربي على عجمي إلا بالتقوى".

ومع نهاية الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في بداية تسعينيات القرن الماضي، أصبح العالم يترنح تحت رحمة القوة العسكرية الهائلة التي امتلكها القطبان الشرقي والغربي. وبناءً على تلك المقترضات، باتا يصوغان العالم نحو التعايش مع مراعاة أولوياتهما السياسية والاقتصادية. وبالرغم من انتهاء الحرب الباردة، وظهر ما يعرف بنظام القطبية الأحادية التي فرضت إرادتها على دول العالم، إلا أنّها بدأت تصنف الدول للتعامل معها وفق معطيات العصرنة والحدثة، ومحاولة خلق الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكل من هو خارج دائرة الطاعة والتطبيع، الأمر الذي أفقدت كثير من دول العالم الثالث سيادتها

الوطنية. لذلك أصبحت ثقافة الأزمات اليوم تشكل جزءاً من التحديات والتهديدات الأمنية في كل دول العالم، لا يستطيع الإنسان التغاضي عنها، لذا يجب على كل دولة المحافظة على سيادتها الوطنية، وضرورة فهم منطق صنع القرار، وصياغة الأولويات الأمنية في إطارها المحلي والإقليمي والدولي.

أهمية الدراسة: إن الأمن والأمان من الموجبات الأساسية التي وهبه الله تعالى على عباده لحفظ كرامته الآدمية، وبناء مجتمع تسود فيه قواعد السلامة في إطار المتغيرات الطبيعية والاجتماعية التي تحدث للبشرية جمعاء.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الكشف عن مفهوم الأمن والأمان من خلال الصياغات اللغوية والاصطلاحية.
- معرفة علاقة الأمن بالإيمان على ضوء المفهوم الإسلامي.
- الوقوف على أنماط الأمن من خلال مفهوم المواطنة والسيادة.

مشكلة الدراسة: إن غياب الأمن والأمان ما جعل الكثيرون يشعرون بعدم الاستقرار والطمأنينة، وبالتالي فقدت بعض الدول سيادتها الوطنية في ضوء المتغيرات الدولية الراهنة.

فرضيات الدراسة: تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

- هل هناك علاقة بين مفهوم الأمن والأمان في الدولة القطرية؟
- كيف يمكن فهم الأمن والأمان في ظل المتغيرات الدولية الماثلة اليوم؟
- إلى أي مدى يمكن ربط مفهوم الأمن والأمان بسيادة الدولة والمواطنة؟
- ما هي مستويات إدراك مفهوم الأمن والأمان في ظل القوانين الدولية؟

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي لمعرفة التحديات التي أدت إلى غياب الأمن والأمان في كثير من دول المنطقة على ضوء المتغيرات العالمية.

الأمن لغة واصطلاحاً

لغة: الطمأنينة وسكون القلب، والأمن ضد الخوف¹، قال تعالى: {الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِّنْ خَوْفٍ}²، وقيل: هو عدم توقع المكروه في الزمن الآتي أو الحاضر.

اصطلاحاً: تعددت التعريفات الاصطلاحية للأمن باختلاف المنظور الذي ينظر إليه الباحثون. فإذا نظرنا إليه من الجانب الشرعي يمكن القول إنّه هو شعور الإنسان بالطمأنينة على دينه ونفسه ونسله وعقله وماله، وبهذا يكون الأمن في ذاته مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية واجب الحفاظ عليه وجوداً وعمداً لارتباطه بالكليات الخمسة الأساسية التي يقوم عليها الدين. وعليه، فالأمن ضرورة من ضرورات الحياة، وبفقدانه يعيش الإنسان في فوضى لا يستطيع أداء شعائره العبادية والتعبدية، ولا تسلم نفسه وماله من ويلات وجبروت الإنس. وعلى الإجمال يمكن تعريفه بأنه: "مجموعة من الإجراءات الوقائية التي تتخذها السلطة لحماية الوطن والمواطن داخلياً وخارجياً انطلاقاً من المبادئ التي تقوم بها الأمة ولا تتعارض مع المقاصد والمصالح المعبرة"³. وبالرغم من اعتراف العلماء في الدراسات الاستراتيجية بغموض وتشابك مفاهيم الأمن، إلا أنه يمكن استخلاص جملة من التعريفات من خلال الدلالات اللغوية، منها:

1. الأمن: هو اطمئنان الفرد والأسرة والمجتمع دونما خوف على النفس والعرض والمال.
2. الأمن: هو مجموعة من التدابير المتخذة لحماية المعتقد الديني والسلوك البشري من الزيع أو الانحراف بكل مكوناته.

إِنَّ الْأَمْنَ وَالْأَمَانَ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، اَمْتَنَّهُ عَلَى عِبَادِهِ، قَالَ تَعَالَى: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيَتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ}⁴، وَقَالَ تَعَالَى: {وَقَالُوا إِن نَّبَّعِ الْهُدَى مَعَكَ نُتَخَطَّفُ مِنْ أَرْضِنَا أَوَلَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجَبَىٰ إِلَيْهِ نَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ}⁵. ومن نعم الأمن على العباد أن يجد الشخص نفسه آمناً ومطمئناً، حتى يستطيع أن يؤدي وظيفته، ويعتدو ويروح كما يريد. ولما امتنَّ اللهُ على قريشٍ بنعمة الأمن؛ أمرهم أن يعبدوه شكراً له، ولما كذبت قريشُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم، وعصت عن أمر ربِّها، ولم يشكروه على ما أنعم به عليهم من نعمة الأمن، بدَّل اللهُ سبحانه وتعالى أَمَنَّهُمْ خَوْفًا، وَشَبَّعَهُمْ جُوعًا عَسَى أَنْ يَعودوا إلى رشدهم، ولكنهم تَمَادوا في غيهم،

1 - ابن منظور (1985م). لسان العرب. دار الجليل، القاهرة، ط2 ج1 ص223

2 - قريش:4.

3 - الحزيم، صالح بن ناصر (بدون تاريخ). أثر تطبيق الشريعة الإسلامية، مطبعة الأمل، الرياض، ط1 ص22.

4 - العنكبوت:67.

5 - القصص:57.

فأصابهم الابتلاءات، لقوله تعالى: {وَصَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَزِيَّةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ فَأَدَّأَقَهَا اللَّهُ لِيَأْسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ} ⁶ ولَمَّا قام المؤمنون بحقِّ الله من إفراده بالعبادة بدلَ خوفهم أَمَنًا، وحقَّق لهم وعده الذي وعدهم عليها، لقوله تعالى: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} ⁷. فالأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني: "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"، وقيل إنّه: "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"، ويرى الباحث أن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل حماية مضمونة".

ومن موجبات الإيمان أن امتنَّ الله تعالى على المؤمنين الصادقين بنعمة الأمن في القلة والكثرة، قال تعالى: {وَادْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِبَصَرِهِ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} ⁸، لذلك أمر الله تعالى المؤمنين بالحفاظ على الأمن والأمان، والوقوف في وجه كلِّ من يريد أن يُحدثَ الفوضى في صفِّهم، ويثيرَ القلق والاضطراب فيهم، لقوله تعالى: {لِإِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ} ⁹، فالمقصود في الآية الكريمة هي الحراية التي ضد السلامة، وقد عرفها الفقهاء بأنّها: "خروج طائفة مسلحة في دار الإسلام؛ لإحداث الفوضى وسفك الدماء، وسلب الأموال، وهتك الأعراض، وإهلاك الحرث والنسل، مُتَحَدِّثَةً بِذَلِكَ الدِّينِ والأخلاق والنظام والقانون، ولا فرق بين أن تكون هذه الطائفة من المسلمين، أو الذميين، أو المعاهدين أو الحربيين، ما دام في دار الإسلام، قال تعالى: {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَاءَ مَا قَاتَلْتُمَا لِلَّهِ فَاءٌ مَّا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسَطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} ¹⁰، فالعدول من الأفراد والجماعات هم الذين يخرجون العباد من سفك الدماء، ومن جبروتٍ وبطشٍ الجبارين، ومن قوَّةٍ وقُدرةٍ قُطاعِ الطرق، وقد تبرأ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم من حمل السلاح ومن قطاع الطرق، حيث قال: "مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا"، فالعبد يُبْعَثُ على ما مات عليه، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، ثُمَّ مَاتَ؛ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً" رواه مسلم. ومن

6 - النحل: 112.

7 - النور: 55.

8 - الانفال: 26.

9 - المائدة: 33.

10 - الحجرات: 9.

سماحة الإسلام وعظمته أَنَّهُ قَصَرَ الحَرْبَ عَلَى المحَارِبِينَ، ونهى عن نقل الحرب إلى ميدان الأمنين المطمئنين لحديث ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ مَرَّ رَسُوْلُ اللهِ بِامْرَأَةٍ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ مَقْتُوْلَةٍ، فَقَالَ مَا كَانَتْ هَذِهِ تُقَاتِلُ، ثُمَّ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ" متفق عليه.

أنماط الأمن

تختلف أنماط الأمن من مجال إلى آخر عند الباحثين في الدراسات الاجتماعية والأمنية، فمن أنواعه، منها:

أ. الأمن الروحي: يشير هذا المفهوم إلى تحرر أفراد المجتمع جسدياً وعقلياً من الشعور بالخوف والقلق والتوتر، وثبات ظروفهم الحياتية، وإشباع حاجاتهم الروحية والفسولوجية.

ب. الأمن الاجتماعي: يتمثل بشكل عام في بناء الشخصية الصالحة المترنة وتنشئة أفراد المجتمع على القيم الوطنية المتمثلة في الانتماء الديني، والولاء السياسي، واحترام حقوق الغير، والقيام بالواجبات تجاه المجتمع والوطن¹¹، وقد جاء في الصحيحين أيضاً أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر"، وأيضاً قال صلى الله عليه وسلم: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده".

ج. الأمن الفكري والعقدي: وهما يأتيان على رأس قائمة الأولويات لأهميتهما البالغة في مخاطبة العقل والوجدان معاً، أي حماية عقل الإنسان وفكره ورأيه في إطار الثوابت والمقاصد، والحقوق المشروعة المنبثقة من الإسلام عقيدة وشريعة.

د. الأمن القومي: ظهر مصطلح الأمن القومي National Security كنتيجة لقيام الدولة القومية في أوروبا في القرن السادس عشر الميلادي، ثم تلتها مصطلحات أخرى، مثل مصلحة القومية والإرادة الوطنية التي بدأت خلال الحرب العالمية الثانية؛ حيث ظهر تيار يبحث في كيفية تحقيق الأمن العام، وتلافي الحروب، وهو ما تبلور في إنشاء منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وقد استخدم مفهوم الأمن القومي بمستوياته المختلفة طبقاً لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي تمر بها كل دولة. وهنا جاء تعريف حديث للأمن القومي بأنه هو بمثابة قدرة الدولة على حماية أراضيها وقيمها الأساسية والجوهرية من التهديدات الخارجية، ويقصد بذلك الحماية العسكرية بغرض تأمين أراضي الدولة ضد العدوان الأجنبي وحماية مواطنيها ضد محاولات إيقاع الضرر بهم وبممتلكاتهم ومعتقداتهم

11 - سيف الدين، أحمد (بدون تاريخ). المؤسسات الدينية ودورها في تعميق الوعي الأمني. مطبعة الرياض، الرياض، ط1 ص17.

وقيمهم¹². ومع تطور مفهوم قدرة الدولة الشاملة على حماية قيمها ومصالحها من التهديدات الخارجية External Threats والتحديات الداخلية Internal Challenges"، اتسع مفهوم الأمن القومي بتقدم العلوم والمعارف لارتباطه بالتهديدات العقديّة والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن بينها صور الصراع المسلح والانقلابات العسكرية، ومخططات تغيير الأنظمة، وما يترتب عليها من الأعمال الجاسوسية، والتخريب المادي والمعنوي، وأعمال الإرهاب، والنشاطات المناهضة للسلطات الوطنية، هذا بالإضافة إلى الحرب النفسية والإعلامية التي بدأت سطوتها مع انتشار ثقافة الربيع العربي. ومن خلال تلك المعطيات فإنّ مسألة الحفاظ على الأمن القومي أصبحت مسألة نسبية في عصر أصبحت فيه وسائل تدمير الأمن قادرة على الوصول إلى أي مكان في العالم، ومن ثم لا يوجد ما يعرف بالأمن القومي المطلق... فالأمن القومي اليوم هو مزيج من القدرة والقوة الشاملة للدولة.

مستويات الأمن

يرى بعض علماء الاجتماع أن للأمن أربع مستويات هي:

- 1- الأمن الذاتي: أي أمن الفرد نحو ذاته ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.
 - 2- الأمن الوطني: يقصد به محاولة الدولة في مجابهة الأخطار الخارجية أو الداخلية.
 - 3- الأمن الإقليمي: يقصد به اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات والتحديات التي تواجهها.
 - 4- الأمن الدولي أو العالمي: هو ثقافة أمنية تتولاه بعض الدول المتقدمة، والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة أو مجلس الأمن للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين¹³.
- وقد مرّ مفهوم الأمن بمرحلتين هامتين نتيجة للمتغيرات الدولية والعالمية، منها:
- أ. تأمين الدولة مواطنيها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وفكرياً من أخطار فرضتها طبيعة الانفتاح الإعلامي المعاصر.
 - ب. صد الهجوم العسكري المعادي للدولة، وحماية الحدود من المهددات الخارجية، والمحافظة على الاستقلال الوطني.

12 - فنصوه، صلاح (2003م). الدين والفكر والسياسة. دار الحكمة، القاهرة، ط1 ص123.

13 - التركي، عبدالله عبدالمحسن (بدون تاريخ). الأمن الفكري. دار دمشق للطبوعات، دمشق، ط1 ص54.

وفي ظل الانفتاح الإعلامي المعاصر انتهى عهد العزلة... فتراجعت سيادة الدولة وتناقصت استقلالية القرار الوطني لصالح قوي إقليمية أو دولية، فهناك قرارات أصبحت تصدر بالمشاركة بين السلطة الوطنية وبين المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وقد أصبحت مشاعاً بين كثير من الأطراف الدولية بحكم المصلحة، وهذا يعد انتقاصاً لسيادة الأمن القومي أو الوطني في بلداننا العربية والإسلامية. بل أصبحت مسألة التدخل الأجنبي في شئون كثير من الدول أمراً متاحاً، فاستخدم الغرب كافة الوسائل والأساليب لتغلغل الأمة العربية والإسلامية في عقر دارها¹⁴.

إن حقيقة الأمن بصفة عامة متغيرة ونسبية لاعتبارات الزمان والمكان والظروف الداخلية والخارجية، وقد تعاني الكثير من الدول من ظاهرة فقدان الأمن والأمان، لذلك فإنّ محاربة ظاهرة العنف الديني والسطو المسلح جعل الحاجة ملحة إلى التنسيق والتعاون بين الدول في تحقيق أهداف السياسة الأمنية استباقاً للعمل المهدد والوقاية منه¹⁵. وللخروج من هذه المأزق يجب على الدول مواجهة ظاهرة التكتلات المناوئة للسلطة الوطنية، والعمل على تطوير أساليب الأمن والأمان، وتقوية التنسيق وتبادل المعلومات فيما بينها، لضمان نجاح عملية الاستقرار، وتعزيز الثقة والشعور بالطمأنينة لدى المواطنين، وأن تكون هنالك آلية للتنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية لتحديد نوعية الجريمة والعنف، والكشف عن أماكن تواجدها. ولا يمكن تحقيق تلك الطموحات إلا بتحديث آليات التشغيل، ونعني بها رفع كفاءة الرصد والمراقبة.

ضوابط تعزيز الأمن الفكري

* أن يكون منبثقاً من دينناً الحنيف ومعتقداتنا. وأن يتمشى مع مقاصد الشريعة، وتحقيقاً للمصالح ودرئاً للمفاسد.

* تحقيق الوسطية والاعتدال في التسليم والانقياد. وأن يتلقى تعاليمه من المصادر الإلهية.

* أن يحقق للأمة وحدتها وتلاحمها. وأن يحافظ على ثقافة الأمة، ومكونات أصالتها وقيمها.

* السمو بالفرد والمجتمع إلى أعلى درجات الطهر والعفة والنبيل. وأن يكون القائمون عليه والحامون له هم ولاة الأمر من العلماء المخلصين.

* أن يكون طريقاً لتحقيق الأمن بمفهومه الشامل بعيداً عن الازدواجية والفوضى الفكرية والاجتماعية .

14 - شبار، سعيد (2007م). الاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر. مكتبة ابن خلدون، بيروت، ط1 ص55.

15 - صافي، لؤي (1996م). العقيدة والسياسة. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ط1 ص98.

وعلى ذلك تقوم الرؤية الإستراتيجية في تحقيق الأمن الفكري من خلال الآتي:

أ - مسؤولية التعليم: يقع على عاتق المؤسسات التعليمية عبء كبير في عملية حماية الأمن الروحي والفكري لأنها تجمع بين فئات المجتمع على اختلاف أعمارهم، فالذين يقومون على هذه المؤسسات يجب أن يكونوا من المتقنين والمفكرين الذين تتوفر فيهم الصفات الحميدة، والمؤهلات العلمية التي تجعلهم يشعرون بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم.

ب - مسؤولية العلماء والدعاة: إن تغليب الجانب العلمي والعقلي على الشحن العاطفي في الخطاب الديني من الأمور الضرورية التي تساعد على حفظ الأمن الفكري، وذلك باستدعاء بعض الصور المشرفة للشباب حين يتلقون الخطاب الديني المعتدل. هكذا جاءت الشرائع السماوية بمحاسن وفضائل الأخلاق، فدعت إلى التعاون والتعارف بين بني البشر، لقوله تعالى: {... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ...} ¹⁶.

ج- إظهار وسطية الإسلام واعتداله وتوازنه: إن ترسيخ قيم الانتماء الديني من أهم مقومات الأمن الفكري، خاصة لدى الشباب، لذلك من موجبات التفكير العلمي أن يكون الاعتزاز بالوسطية، امتثالاً لقوله تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ} ¹⁷.

د- بيان وجوب طاعة ولي الأمر، لقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} ¹⁸. وقال صلى الله عليه وسلم: "من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعصى الأمير فقد عصاني" ¹⁹.

هـ - التحذير من الأفكار المتطرفة والمنحرفة: إن تحصين الشباب وتعريفهم بأهمية الأمن الفكري يساعد في تقوية البنية الفكرية للمجتمع؛ لأن الفكر الهدام ينتقل بسرعة ويصعب بعد ذلك حجب، ولذا كان الناس يسألون

16 - سورة المائدة:2.

17 - سورة البقرة:143.

18 - سورة النساء:59.

19 - البخاري، إسماعيل بن محمد(1988م). صحيح البخاري. دار العلم، القاهرة، ج1، حديث رقم:2957، أو كتاب الأحكام:حديث رقم:6718)

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير، وكان حذيفة بن اليمان رضي الله عنه يسأله عن الشر مخافة أن يدركه، لقوله تعالى: {وكذلك فصل الآيات ولتستبين سبيل المجرمين}²⁰.

و - إتاحة مساحة كافية للحوار: الحوار هو أحد أساليب تقويم الإعوجاج الفكري بالحجة والإقناع؛ عن طريق تبادل الأفكار، والغرض تأمين المجتمع من الانحراف والفساد.

فالأمن الفكري والعقدي يأتیان على رأس قائمة الأولويات الأمنية لأهميتهما وحساسيتهما البالغة من مخاطبتها للعقول والوجدان، ويعرفهما الباحثون في العلوم الأمنية بأنهما: "حماية عقل الإنسان وفكره ورأيه في إطار الثوابت الأساسية والمقاصد الشرعية والحقوق المشروعة المنبثقة من الإسلام عقيدة وشريعة وحياة"²¹. وبمفهوم آخر: هو مجموعة من التدابير المتخذة لحماية المعتقد الديني والسلوك البشري من الزيغ أو الانحراف بكل تلويناته²². ومهما تعددت تعاريف الأمن فهو في النهاية محصلة للجهود الشاملة والتدابير المتخذة الرامية إلى حماية مصالح الوطن والمواطنين. لذلك لا يمكن معالجة التشدد والغلو ونتائجهما المدمرة، بمقاربة أمنية أو سياسية فقط؛ بقدر ما نحتاج إلى استراتيجية فكرية تعالج جذور المشكلة، ومن هنا يمكن القول بأن للحوار دوراً كبيراً ومتعمقاً في تحقيق الأمن الروحي والفكري خاصة إذا استخدم في صياغ التعاليم الدينية، فالعالم يشهد اليوم تغييرات سريعة ومتداخلة، تتجلى في التواصل والتفاعل بين المجتمعات والثقافات بين مختلف الجنسيات والأديان والأعراق، وهذا يحتم ضرورة إيجاد أرضية صلبة للحوار الذي هو الأساس في بناء القيم الإنسانية المشتركة.

السيادة والمواطنة

إن كل إنسان في هذه الحياة يفكر في الغاية من وجوده على النحو الذي يضمن أمنه واستقراره، وهذا ما يجعل من الإقرار بالوجود عملاً مشروعاً؛ خاصة على الصعيد الاجتماعي، إذ لا يمكن تصور وجود الإنسان بمعزل عن كل سياق اجتماعي. وغاية هذا الربط هو تحقيق إنسانية الإنسان ليضمن لنفسه البقاء، حتى يستطيع فرض حاجته للآخرين من أجل التعاون والتعايش وفق متطلباته الروحية والمادية. ومن خلال التعاون تنشأ المؤسسة الاجتماعية التي تتكون من الأسرة والقبيلة لمستوى اجتماعي أكبر هي الدولة. فالاجتماع بين الأفراد والمجموعات ضرورة يفرضها الواقع لمجابهة الأخطار التي كثيراً ما تهدد أمن الدولة

20 - سورة الأنعام:55.

21 - أمامة، عدنان محمد (1424هـ). التجديد في الفكر الإسلامي. دار ابن الجوزي، مكة المكرمة، ط1، ص32.

22 - الزهراني، علي بن بخت (بدون تاريخ). الانحرافات العقيدية والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين وآثارها في حياة الأمة. درا الرسالة، مكة المكرمة، ط2، ص33.

وسيادتها داخلياً وخارجياً. وبذلك يكون تحديد الوجود الإنساني يستوجب وجوداً اجتماعياً قائماً على الوعي بأهمية التماسك الاجتماعي²³. لذلك فإن من شأن الدولة أن تكون لها القدرة الفائقة على اتخاذ القرارات المتوافقة مع المصلحة العامة وليست الشخصية، لذلك فإن مفهوم الشأن العام يجب أن يتعلق بتدبير المجال الذي لا يمكن أن تتخذ فيه القرارات بشكل فردي. فالممارسة هي تنظيم الفضاء المشترك وبعبارة أخرى تنظيم العلاقة بين مجموعة من الأفراد، بحيث يجعل التقاطع الموجود بين مصالح ومشاكل وهواجس الأفراد فيه نوع من التكامل المنطقي في الأداء والممارسة.

ومما لا شك فيه أن الأمن بكافة أشكاله يعتبر من الركائز الجوهرية الحساسة التي تعتمد عليها الدول في المحافظة على سيادتها. وبالرغم من وجود بعض القواسم المشتركة بين الدول فيما يخص الأمن الوطني بصورته العامة، إلا أن مقومات الأمن الوطني تختلف من دولة إلى أخرى لأن لكل دولة ظروفها وخصائصها وماهيتها. وبقراءة أخرى، إن التطور التاريخي والفلسفي والتقني والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعسكري للدول قد وسع من مفهوم الأمن الوطني حتى شمل كل الفعاليات التي تتعلق بها كالأمن الروحي والغذائي والمائي وغيرها²⁴. لذلك نجد أن من أهم مقومات الأمن الوطني إصرار الدولة على الوفاء بالحد الأدنى من متطلباتها محلياً ودولياً، والعمل على إيجاد مخزون استراتيجي يقي الدولة من التعرض للكوارث غير المتوقعة سواء كانت طبيعية أو ثورات شعبية أو تدخلات عسكرية أو انفلاتات أمنية أو حروب بنوية، ولكل من تلك المشاهد شواهد على نطاق العالم ابتداءً من اليابان ومروراً بالعراق وأفغانستان وانتهاءً باليمن وليبيا وتونس ومصر والسودان وإيران وإسرائيل وغيرها. فالخطر الإسرائيلي على امتداد الساحة العربية ينطلق مفهوم الأمن القومي من ثلاثة عناصر رئيسية هي: الإنذار والردع والحسم، وكلاهما مبنية على استباق الأحداث بحيث يتم التنبيه الاستخباراتي للمخاطر المحتملة، ومن ثم التعامل معها قبل استفحالها. وبناءً على ما تقدم فإن الحفاظ على السيادة الوطنية تتطلب الآتي:

* إنشاء مراكز للدراسات الاستراتيجية، الغرض منها العناية بالأمن الوطني، وتوفير الخبرات، والاستفادة من تجارب الآخرين، وإعداد دراسات وتقارير لأصحاب صنع القرار، واستقصاء أبعاد الحراك الدولي والإقليمي.

* دعم الكراسي العلمية بالجامعات بموضوعات ذات علاقة بالأمن الوطني.

* التعريف بثقافة الأمن الوطني، وتفعيل مفهوم الوحدة الوطنية، ووحدة الكلمة.

23 - غليون، برهان (2004م). نقد السياسة: الدولة والدين. المركز الثقافي العربي. الرباط، ط2 ص55.

24 - القحطاء، فهد محمد (بدون تاريخ). الأمن الوطني. دار الأمل، القاهرة، ط1 ص167.

* استقراء الاحتمالات المستقبلية للأمن الوطني.

* تدريب وتأهيل ورفع كفاءة الشباب حول أهمية الأمن الوطني.

* توفير آليات التشغيل والتنسيق بين القطاعات المختلفة.

* تعزيز مفهوم الأمن الوطني في كل ما يتعلق بمكافحة الفساد.

* تفعيل أجهزة الرقابة.

فإذا نظرنا إلى العالم اليوم، بكل ما فيه من مشاكل وتعقيدات، يصعب التصديق بأن البشرية قد دخلت مرحلة جديدة من التطور والتقدم المعرفي والعلمي، على الرغم من فاعلية الوسائل التكنولوجية العصرية التي غيرت الكثير من ملامح الحياة اليومية، وقد بات الإنسان يستخدم الأساليب والوسائل العلمية المتطورة بصورة يمكن أن نسميها بالمزاجية لتغذية وتقوية الغرائز المادية الذاتية دون الروحية، ولهذا فقدت الإنسانية مميزات الإخوة والصداقة والمحبة. وجراء تلك المتغيرات أصبح العالم يعاني الأمرين: أمر الاضطراب الأمني في جميع مجالات الحياة، وأمر فقدان الثقة بين مكونات المجتمع الدولي²⁵. فالظروف الصعبة والمريرة التي تحاك بالمجتمعات الإنسانية ما هي إلا بمثابة تنكّر بأن هنالك مخالفة ارتكبت، ولهذا ينبغي على الحكام والمحكومين أن يبحثوا عن طاعة الله سبحانه وتعالى، وأن يلتمسوا حمايته روحياً ومادياً.

وبالرغم من ارتباط الأمن بكثير من الإيجابيات، إلا أنّ محاولات تطبيقه على المستوى الدولي قد باءت بالفشل، إما لضعف إجراءاتها، وعدم توافر ما يلزم الدول بتنفيذها، أو بسبب ضعف بنية هيكله الأنظمة، أو لغموض بعض المفاهيم المحورية، وهذا ما ظهر جلياً في حروب الشرق الأوسط عامة، وأفريقيا على وجه الخصوص. ومع تزايد الاهتمام بأمن النظم الإقليمية، بدأت بعض الاتجاهات بتقديم الأولوية الأمنية للنظم الاجتماعية دون غيرها، كترتيب أمني من شأنه أن يعزز الأمن والسلم الدوليين. وانطلاقاً من تلك المعطيات فإذا أرادت الأنظمة العربية والإسلامية والأفريقية الخروج من هذا المأزق الصعب عليها أن تهتم بمستويات الإدراك الأمني، والتي تتمثل في مستويين:

* الإدراك المشترك بين الوحدات التي تكون النظام، ونعني بها تفعيل الروابط الروحية والمادية التي تمنع الصراعات والنزاعات، والتداخل والتشابك بين المصالح القومية.

25 - الشرفي، عبدالمجيد (1991م). الإسلام والحداثة. الدار التونسية للنشر، تونس، ط2 ص67.

* إدراك تكاتف الجهود لإحباط التهديدات والمحددات الخارجية، وذلك بالاعتماد على الأساليب السلمية لإدارة التفاعلات الإقليمية السلبية التي تحاك ضد الدول.

وفي خضم هذا المفهوم الشامل للأمن على الحكومات أن تسعى في مواجهة الخطر الخارجي بالتعاون مع الأنظمة الإقليمية والمحلية والصديقة، وأن تكون هنالك علاقة ولاء بين وحدات النظام الإقليمي تسمح بنوع من التضامن فيما بينها، على نحو يعطي الأولوية لإدارة التفاعلات بالطرق السلمية لضمان التعايش السلمي²⁶. كما يتطلب هذا الترتيب وجود نظام قانوني لفض النزاعات والصراعات والحروب تنشب بين الفينة والأخرى، وتحديد الإجراءات التي يمكن أن يلجأ إليها أي طرف من الأطراف، بحيث يصل من خلالها إلى معرفة موقف الطرف الآخر للتمييز بين الشريك المناسب من عدمه. ويقوى هذا التنظيم من خلال بناء علاقة تكاملية بين السلطة السياسية وبين الشعب في ظل وجود قواسم مشتركة، فالأساس في سيادة الدولة يقوم على إمكانية تنظيم الشأن العام بما يحقق كرامة الإنسانية بشكل مطلق، على اعتبار أن السيادة هي المبدأ الذي يجعل من ثبات الاجتماع توفر الأمن والاطمئنان²⁷. فإذا نظرنا في دلالة مفهوم السيادة نجد أنها هي جوهر كل دولة، بغض النظر عن شكل الدولة، وأساس مشروعيتها. وبعبارة أخرى فإن كل تفكير في الشأن العام يجب أن يكون له علاقة بسيادة الدولة أو الشعب، ومن هنا تتعدد جوانب السيادة على النحو التالي:

* **السيادة والسلطة:** إن الانتقال من مستوى الوجود الفردي والشخصي والجزئي، إلى مستوى الوجود السياسي الذي هو بمثابة المقتضى الذي يحقق به وجود الإنسان على هذه البسيطة. فالانتقال هو الذي يقوم بمقتضى الحاجة البيولوجية على نظام اجتماعي مدني سياسي يتحقق ضمنه تحرر الإنسان من المسؤولية الطبيعية ليدخل مجال المسؤولية الاجتماعية، والتي بدورها تحدد قواعد العيش المشترك. وبمقتضى ذلك الضمان توفر السلطة تنظيم العيش المشترك ورعايته، أي بمعنى تثبيت المقومات التي تجعل من العيش المشترك مطلباً وليس عبئاً²⁸. وهو ما يجعل من وجود السلطة أمراً ممكناً، وبها تتوفر الآليات التي تمكن الإنسان من تحقيق مطالبه الضرورية والحاجية والتحسينية، والذي كثيراً ما ترتبط بأدوات المراقبة، أو بأدوات العقاب. وعلى ذلك المنوال لا يمكن تحقيق ضمان العيش المشترك بين مكونات المجتمع إلا بوجود سلطة يكون موضوعها وهمها الشأن العام؛ بمعنى التوافق بين المصالح العامة والخاصة على مختلف الأصعدة بغض النظر عن تحديد مبرراته في هذا المستوى، بشرط ألا يقود ذلك إلى النزاعات والصراعات، ولا يتعلق بمصلحة شخصية، وإنما باختلاف الأفراد في تحديد كيفية تنظيم الشأن العام وإدارته. إن هذا التحديد الأولي لدلالة السلطة هو الذي

26 - الدغيم، محمد دغيم (بدون تاريخ). الانحراف الفكري وأثره على الأمن الوطني. مطبعة الأندلس، حلوان، ط1 ص48.

27 - سلامة، غسان (1999م). المجتمع والدولة في المشرق العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 ص32.

28 - الأيوبي، نزيه نصيف (1992م). العرب ومشكلة الدولة. دار الساقى، بيروت، ط1 ص77.

نقصه بمفهوم السلطة السياسية²⁹. ويقدر ما تتعلق الممارسة السياسية الواقعية بالصراع على السلطة، والتحكم في أدوات الهيمنة التي تتيح للانفراد بتدبير الشأن العام، فإنه يجب أن ننتبه إلى ضرورة عدم الخلط بين مفهوم السلطة السياسية من جهة، ومفهوم السيادة من جهة ثانية. فالسيادة تمثل مبدأ الممارسة السياسية باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه ممارسة السلطة، وبعبارة أخرى فالسيادة هي المصدر الذي تستمد منه السلطة السياسية مشروعيتها، والتي تمنح السلطة السياسية الحق في تنظيم وإدارة الشأن العام. وعلى ذلك فإنه لا يمكن الحديث عن دولة دون توفر قواعد السيادة المطلقة التي تجعلها قادرة على بسط سلطتها وممارسة هذه السلطة في استقلالية تامة دون تأثير أو مراقبة من أية جهة أخرى³⁰.

هكذا يرتبط مفهوم السيادة، في حضارتنا المعاصرة، بالدولة الحديثة، إذ لا يمكن أن نربط أي وجود اجتماعي سياسي بمنأى عن السيادة والوطنية. ولعل شيوع ثقافة العنف اليوم جعل الكثيرين يفكرون في آليات العنف الرمزي القائمة على التضليل من خلال الدور المؤثر الذي أصبحت تلعبه اليوم وسائل الإعلام المختلفة. فالدولة الحديثة تعتمد في ممارسة سلطتها على منظومتين من الأجهزة، منظومة المؤسسات القانونية والتمثلة في الحكومة والإدارة وجهاز الشرطة والقضاء... وغيرها. أما المنظومة الثانية هي منظومة تنفيذ تلك القوانين من خلال المؤسسات والأجهزة الاجتماعية. وتختلف آليات التنفيذ من دولة لأخرى على أن تتضمن استمرارية سلطة الدولة في احترام سيادتها ما لم تسع إلى تشكيل أو إعادة تشكيل وعي الأفراد على النحو الذي يجعلهم يقبلون بسلطة الدولة على أساس كونها توفر لهم الأمن والأمان فقط³¹. ويتعلق هذا الأمر بمستوى مفهوم الايدولوجيا في كل مجتمع، والتي يتمثل في كيفية بناء الأفكار والمعتقدات والمفاهيم وفقاً لمصالح الطبقات الاجتماعية، والتي تبدو في الأذهان بمثابة حقائق مقبولة لا يمكن التشكيك فيها أو الخروج عنها³². وهنا يجب أن تعتمد الدولة في تشكيل الوعي الفكري على مجموعة من الأجهزة كالمؤسسات الدينية والمدارس، ووسائل الإعلام والمنظمات والأحزاب... وغيرها.

*** السيادة والاستبداد:** إن السيادة عبارة مطلقة وغير مقيدة من حيث أن إرادتها الروحية والمادية فوق كل إرادة أخرى، وبذلك تكون السيادة مصدراً لسلطة مطلقة لا تخضع إلا لذاتها، وهو ما يفيد على صعيد الممارسة العملية. فالربط بين السيادة والسلطة المطلقة لا تقبل القسمة بل ينتهي إلى أن مفهوم الاستبداد هو عبارة شكل للسلطة السياسية المنبثق عن سمات سيادة الدولة. وغالباً لا يقدم المستبد نفسه على أساس كونه

29 - المودودي، أبو الأعلى (1991م). تدوين الدستور الإسلامي. دار القارئ العربي، القاهرة، ط1 ص83.

30 - الأيوبي، نزيه نصيف (1992م). العرب ومشكلة الدولة. دار الساقى، بيروت ص87.

31 - فوكاياما، فرانسيس (1993م). نهاية التاريخ. ترجمة حسين أحمد أمين. مركز الإهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط2 ص54.

32 - شلق، الفضل (1993م). الأمة والدولة. دار المنتخب العربي، بيروت، ط1 ص38.

مستبداً، وإنما يقوم بالتشريع لسلطته المطلقة من خلال مبررات ودعاوى تتعلق بتحقيق الأمن وخدمة المصلحة العامة، ثم بعد الاستقرار يظهر بخصال استثنائية تحدد أولوياته وطموحاته الاستبدادية من خلال تنظم شأنه العام فيدعي الحرية المستبدة التي تقوم على الولاء العمياء، والدعوة إلى التنمية بصفة الجوع، والمحافظة على الأمن الداخلي والخارجي بثقافة الهيمنة والسيطرة³³. ويرى الباحث أن تطور أشكال الاستبداد، وتنوع مبرراته، أصبح سمة عامة في كل دولة من دول العالم، وكثيراً ما تتعلق بغياب فكرة المواطنة، وإقصاء الآخرين عن المشاركة في الشأن العام. فالاستبداد بغض النظر عن كل مبرراته يساعد في كبح مفهوم السيادة، وعدم قابلية المشاركة أو القسمة، فالسيادة ليست لها حد غير التطابق مع القانون الإلهي.

*** الدولة والمواطنة:** يعود مفهوم الدولة إلى عصور قديمة حيث تحدثت نصوص الفلسفة اليونانية عن الدولة والمدينة والقومية. ورغم اختلاف هذه المفاهيم إلا أن هنالك قاسم مشترك يجمع بينهما هو مفهوم السلطة والسيادة التي تضفي على سياسة الدولة شرعية سلطوية تحمل الأفراد على الطاعة واحترام هيبة القانون. وبالتالي يفرض على كل كيان سياسي أن يحكم بين الناس بالعدل، وأن يساوي بين الحقوق والواجبات على النحو الذي يجعل كل فرد منهم مستعداً للتخلي عن حريته وحقه المطلقين في سبيل تحقيق الوحدة الوطنية؛ فالعقلنة في ممارسة السلطة، هي بمثابة تحرر الفرد من قاعدته الطبيعية لتنشأ نشأة جديدة ترسخ فيها مفهوم المواطنة والتربية على السواء. ومن هنا تخلو السلطة السياسية من تسلط، وتتقلب السيادة من العنف أو الإفراط في القوة إلى تفعيل قيم التعايش المشترك، وتتحول كيان الدولة إلى مجتمع له قيمه الأخلاقية، يستطيع أن يستجيب إلى تطلعات الأفراد، وتأكيد الغاية من الخلق³⁴. وقد اختلف الفلاسفة حول قيام دولة الديمقراطية والحرية والمواطنة عبر التاريخ، فذهب فلاسفة اليونان بضرورة الأخذ بالنظام الطبيعي التقليدي، وقال أصحاب فلسفات العقد الاجتماعي أن بناء الدولة الحديثة يقام على أساس عقدي، بينما ذكر ماركس خلاف ذلك، فذهب أن أساس قيام الدولة يجب أن يبنى على أساس تاريخي محض.

أما إذا نظرنا إلى بلداننا اليوم نجد أن مآزق الحداثة السياسية بدأت تشمل مفهوم ديمقراطية الدولة الحديثة، فبعض الدول تميل إلى نفي الشرعية، وصيغت الديمقراطية باسم المقاومة والانغلاق والتطرف. وفي هذا تقول شاننتال موف: "أن الديمقراطية وضعت طبيعياً مفروغاً منه، ونتيجة طبيعية لتطور الإنسان عن وعي ثابت"³⁵. فمن باب الضرورة أن تتعلق الحياة السياسية بالنشاط الجماعي الذي يساعد في تكوين الهوية الجماعية، بعيداً عن النزعات والصراعات التي تفضي إلى العنف، وبالتالي تتحول العلاقة بين الأطراف من علاقة عداء

33 - عمارة، محمد(1998م). الإسلام والعروبة. دار الشروق، القاهرة، ط1ص177.

34 - الفضيب، منير(1998م). المنهج الحوكمي للسيرة النبوية. دار الوفاء، القاهرة، ط1ص35.

35 - علي، حيدر إبراهيم(1996م). التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1ص98.

antagonisme إلى تنافس agonisme في الحياة، وهذا ما يسمى بالديمقراطية التعددية، فالخلافات السياسية والمنافسات غير المبررة دفعت بعض الأحزاب السياسية إلى أن تخفي وراءها العديد من الخلافات الشخصية والمصلحية، مما شجع بعض الجهات الغربية إلى ابتزاز السيادة الوطنية لدول العالم الثالث، وهذا النزوع الغربي هو المسؤول عن الانشطار الذي نراه اليوم.

مسؤولية الدولة في حفظ السيادة الوطنية

إنّ الحقيقة الثابتة هي أن الإنسان ظل منذ بداية وجوده مهتماً بفكرة الحماية والمسؤولية، وبما أن تلك المسؤولية كانت فردية إلا أنه ظهر في محيط العمل الجماعي عندما أصبحت فكرة الدولة القطرية مشاعاً بين السياسيين. فالسيادة الوطنية من المفاهيم التي تعبر عن وجهة النظر القانونية المعتمدة والمعروفة والمتداولة في مفهوم الدولة القطرية، وهي جزء لا يتجزأ من السيادة الدستورية والتشريعية، والترايبية، واللغوية، والدبلوماسية للدولة. فهي إذن منظومة متكاملة مترابطة الحلقات تشكل مقومات الدولة وثوابتها، بل تمثل أهم مصادر استقلالها الوطني، ومن أهم ركائزها الأساسية.

ويرى بعض فلاسفة علم الاجتماع أن هناك علاقة وثيقة بين الأمن الروحي والسيادة الوطنية، فالأولى تعنى بالمحافظة على العقيدة الدينية، أو بمعنى آخر صون الهوية الدينية من آفات الانحراف والتطرف والتعصب والتشدد، لذلك فإن الأمن في جانب الروح هو حماية الدين، على المستوى العقائدي والتشريعي فالتجمع الذي يؤمن بثقافة الوحدة الوطنية يشكل مصدراً للوقاية ضد الأخطار التي تهدد الجماعة الوطنية، ويضعف كيان الدولة، ويمزق النسيج الاجتماعي، الذي يؤدي بدوره إلى الفوضى التي تقضي إلى الفساد في الاعتقاد والفهم والسلوك. ومن هنا يكمن واجب الدولة في تجسيد الأمن الروحي، والاعتزاز بالدفاع عن العقيدة الدينية لدردء المخاطر عنها³⁶. لذلك فإن من مسؤوليات المجتمع التصدي لكل الانحرافات الضالة، والمعتقدات الفاسدة، والتأويلات المغرضة، والتفسيرات الخاطئة التي تثير الفتنة بين المواطنين، والتي تؤدي إلى تمزق النسيج الروحي للمجتمع. ولمواجهة تلك التهديدات الاجتماعية يجب استخدام المنهجية المناسبة والملائمة، وتفعيل الأفكار السوية للتصدي لتهديدات التطرف والغلو والتشدد الديني، والاتجار بالبشر، والإرهاب. وفي ظل مفهوم الدولة الحديثة يرى الكثيرون أن من أوجب واجبات الدولة مراعاة الآتي في حفظ سيادتها الوطنية:

1. الاهتمام بالمصالح العليا للدولة.

2. تعزيز دور المرجعيات الدينية لتأكيد جانب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

36 - صافي(1996م).ص98.

3. تفعيل القوانين التي تمنح الانحراف والتطرف والتعصب الديني.
4. توفير المعلومات التي تحدد الأمن القومي الشامل.
5. تدريب وتأهيل كل مؤسسات وهيئات ومنظمات المجتمع المدني لتصبح العين الساهرة على حفظ الأمن.

خاتمة

أكدت الدراسة أن الكثير من الدول العربية فقدت معضلاتها الأمنية نتيجة لتنامي التهديدات الداخلية كتطور الجريمة المنظمة، والهجرات السرية، ونقشي ظاهرة التطرف والتعصب الديني، والإرهاب الفكري والثقافي وغيرها، هذا بالإضافة إلى انتشار ثقافة الصراعات والنزاعات والحروب التي أصبحت تلوث البيئة العربية والإسلامية. الأمر الذي خلق نوعاً من الإحباطات الفردية والجماعية التي نتجت عنها حالات من المرض النفسي والإكتئاب الوجداني، وحينها فقد البعض مفهوم الوحدة الوطنية. ومن خلالها فقد الجميع منطق الأمن والأمان فاتجه البعض نحو الإرهاب، والإدمان بالمخدرات في ظل عدم قدرة الأنظمة السياسية على الحد من تنامي ظاهرة انحراف القيم والسلوك والتسامح. وما يخلق الجميع ظهور حركات باسم الإسلام تسمح لنفسها القيام بعمليات إرهابية بحجة المحافظة على الإسلام والمسلمين، خاصة بعد التغييرات السياسية التي اجتاحت بعض الدول العربية والأفريقية، والفوضى الأمنية التي نتجت عنها. فالأمن حق إنساني للجميع بغض النظر عن جنسه ولونه ودينه، وعندما تنتشر أوامر الاحترام والتقدير بين شعوب العالم عندها يشعر الجميع بالأمان، وهو مطلب يهدف ويسعى إليه الجميع لأنه جزء من متطلبات النفس الإنسانية، وهذا لا يتأتى إلا باحترام ثقافات الآخرين وخصوصياتهم.

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

- * يشكل الأمن والأمان المحور الأساسي في تأكيد سلامة الإنسان على هذه البسيطة.
- * ترنح بعض دولنا وراء الغرب أدت إلى تأخرها في كل مجالات الحياة المختلفة.
- * هنالك ثقب جيوسياسية يجب ترميمها إذا أردت دولنا الحفاظ على سيادتها الوطنية.

ومن أهم التوصيات:

- * ضرورة التعامل مع فقه الاهتمام بالقضايا الأمنية، خاصة التي تمثل تهديداً واضحاً لأمن الإنسان ومصالحه.

* ضرورة عقد تعاون مشترك بين الدول لتبادل المعلومات الاستخباراتية، وحصر الجماعات التي تعمل على زعزعة الأمن والاستقرار.

* الابتعاد عن الحروب بالوكالة Proxy Wars .

المراجع

- * ابن منظور(1985م). لسان العرب. دار الجيل، القاهرة، ط3.
- * الأيوبي، نزيه نصيف(1992م). العرب ومشكلة الدولة. دار الساقى، بيروت، ط1.
- * التركي، عبدالله المحسن(بدون تاريخ). الأمن الفكري. دار دمشق للطبوعات.
- * الخزيم، صالح بن ناصر (بدون تاريخ). أثر تطبيق الشريعة الإسلامية في منع وقوع الجريمة.
- * الدغيم، محمد دغيم(بدون تاريخ). الانحراف الفكري و أثره على الأمن الوطني. مطبعة الاندلس، حلوان.
- * الزهراني، علي بن بخيت(بدون تاريخ). الانحرافات العقيدية والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين وأثارها في حياة الأمة. درا الرسالة، مكة المكرمة، ط2.
- * الشرفي، عبدالمجيد(1991م). الإسلام والحداثة. الدار التونسية للنشر، تونس، ط2.
- * الفضيب، منير(1998م). المنهج الحركي لسيرة النبوية. دار الوفاء، القاهرة، ط1.
- * القحطاء، فهد محمد(بدون تاريخ). الأمن الوطني. دار الامل، القاهرة، ط1.
- * المودودي، أبو الأعلى(1991م). تدوين الدستور الإسلامي. دار القارئ العربي، القاهرة، ط1.
- * أمامة، عدنان محمد(1424هـ). التجديد في الفكر الإسلامي. دار ابن الجوزي، مكة المكرمة، ط1.
- * سلامة، غسان(1999م). المجتمع والدولة في المشرق العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.
- * سيف الدين، أحمد(بدون تاريخ). المؤسسات الدينية ودورها في تعميق الوعي الأمني.
- * شيار، سعيد(2007م). الاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر. مكتبة ابن خلدون، بيروت، ط1.
- * شلق، الفضل(1993م). الأمة والدولة. دار المنتخب العربي، بيروت، ط1.
- * صافي، لؤي(1996م). العقيدة والسياسة. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ط1.
- * علي، حيدر إبراهيم(1996م). التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.
- * عمارة، محمد(1998م). الإسلام والعروبة. دار الشروق، القاهرة، ط1.
- * غليون، برهان(2004م). نقد السياسة: الدولة والدين. المركز الثقافي العربي، المغرب، ط2.
- * فوكوياما، فرانسيس(1993م). نهاية التاريخ. ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الإهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط2.
- * قاصوه، صلاح(2003م). الدين والفكر والسياسة. دار الحكمة، القاهرة، ط1.